

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بطلب مجلس الأمن الوارد في بيان رئيسه، المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أواصل إطلاع أعضائه بصفة منتظمة على الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ويصف الحالة من حيث جوانبها السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وكذلك فيما يتصل بحقوق الإنسان.

ثانياً - الحالة السياسية

٢ - منذ تقريرى السابق، المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (S/2007/376)، ظلت الحالة السياسية تسودها استعدادات مكثفة لحوار سياسي شامل لجميع الجهات، يتناول الأزمة السياسية الراهنة وأنشطة المتمردين، خصوصاً في الأجزاء الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من البلد. وكان الإنجاز الأكبر حتى الآن هو إنشاء لجنة تحضيرية تضم ٢٥ عضواً لتوجيه تلك العملية. وتتألف اللجنة من ممثلين عن جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، ومن بينها المؤسسات الحكومية ويمثلها خمسة أعضاء، وأحزاب المعارضة والأحزاب المؤيدة للحكومة ويمثل كل منهما خمسة أعضاء، وأحزاب الوسط السياسية ويمثلها عضوان، وخمسة ممثلين للمجتمع المدني، وثلاثة ممثلين للجماعات المسلحة. وقد أجرت جهات وطنية ودولية فاعلة مختلفة، من بينها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، سلسلة من المشاورات لتعزيز توافق الآراء بشأن بعض المسائل المختلف عليها فيما يتعلق باللجنة التحضيرية.

٣ - وعقب تقديم تقرير فريق الحكماء في آذار/مارس ٢٠٠٧، وهو التقرير الذي اقترح فيه إجراء حوار شامل لحل الأزمات السياسية والعسكرية التي يعاني منها البلد، واصل الرئيس فرانسوا بوزيزي مشاوراته الواسعة النطاق مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، ومن بينهم المحكمة الدستورية والجمعية الوطنية والأحزاب السياسية، بغرض استطلاع آرائهم بشأن التوصيات الواردة فيه. كما اجتمع مع رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وغابون وأوغندا والسودان وتشاد، للتشاور وتبادل الآراء بشأن الموقف في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية بصورة أعم.

٤ - وأكد الرئيس بوزيزي في الكلمة التي وجهها إلى الأمة في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بمناسبة الذكرى السنوية السابعة والأربعين لاستقلال البلد، أنه سيجري إنشاء لجنة تحضيرية لتحديد إطار الحوار وحدوده الزمنية ومبادئه التوجيهية وأهدافه. كما أهاب بجميع فئات المجتمع أن تساهم في الحوار من أجل إعادة إحلال السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمهد هذا النداء الساحة لبدء تبادل مباشر للآراء بين جميع أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن مجمل الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية في البلد. وصدق الرئيس بوزيزي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر على إنشاء لجنة تحضيرية للحوار، كما وقع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر مرسوما بإنشاء اللجنة.

٥ - وفي سياق الحوار المقترح، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع مركز الحوار في المجال الإنساني، بتنظيم اجتماع تشاوري عن هذا الموضوع في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وعقب ذلك الاجتماع، نظم المركز مشاورات للمتابعة مع أصحاب المصلحة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وكان لهذين الاجتماعين أهمية حاسمة في التوصل إلى توافق الآراء بشأن النقاط الأساسية، ومن بينها الحاجة إلى عملية تشمل الجميع، وضمانات من السلطات لتنفيذ نواتج تلك العملية، وإنشاء اللجنة التحضيرية.

٦ - وإظهاراً للالتزام بإجراء حوار شامل للجميع، قام الرئيس بوزيزي، في معرض الكلمة التي أدلى بها في مدينة بوكارانغا الواقعة في الشمال الغربي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. بمناسبة أنشطة الاحتفال بيوم الأغذية العالمي، بالتماس العفو من شعب بوكارانغا عن الأخطاء التي ارتكبت ضده منذ توليه السلطة. ومد الرئيس يده بغصن الزيتون إلى الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية وحثه على الانضمام إلى الحوار السياسي الشامل لجميع الجهات.

٧ - وكجزء من الجهود المبذولة لتمهيد الطريق لإجراء حوار، قام المستشار السياسي للرئيس، الذي يضطلع بدور المنسق الحكومي للحوار ورئيس فريق الاتصال من أجل السلام، السيد ديودوني ستانيسلاس مبانغوت، بإجراء مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، ومن بينهم الجماعات المسلحة في الأجزاء الغربية والشمالية الغربية من البلد. ونتيجة لذلك، وافقت عدة عناصر مسلحة تنتمي أساساً إلى الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية على إلقاء أسلحتها والانخراط في محادثات السلام. وقد جرى تحديد ما يقارب ٤١ من عناصر الجيش الشعبي المسلحين ووضعهم في مخيم بقرية باوا، على بعد ٥٠٠ كيلومتر إلى الشمال الغربي من بانغي، تحت إشراف القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، إلى حين إعادة دمجهم إما في الحياة العسكرية أو المدنية. ولكن الاجتماعات التي عقدت حديثاً مع الجيش الشعبي لاستعادة الديمقراطية في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لإقناع تلك المجموعة بترشيح ممثل لها في اللجنة التحضيرية لم تسفر عن نتائج إيجابية.

٨ - ولتعزيز الأمن في البلد، أجرى المستشار الرئاسي مبانغوت اتصالات مع قادة زاراغينا (قطاع الطرق) في معقلهم، وهو بلدة تومي في مقاطعة أوهام بندي الواقعة في الشمال الغربي، وعقد آخر اجتماع من هذا القبيل في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وخلال تلك الزيارة، التقى المستشار الرئاسي مع حوالي ١٠ من أفراد الزاراغينا، أغلبهم تشاديون، وذكرهم بالتزامهم السابق بعدم اللجوء إلى العنف إلى حين تجميعهم وإعادة دمجهم في نهاية المطاف إلى تشاد. ويُقال إن المناقشات جارية مع السفارة التشادية في بانغي عن تجميع بعض أفراد الزاراغينا الذين وافقوا بالفعل على وقف أنشطتهم، وعن إعادة دمجهم في نهاية المطاف. ولكن هناك حاجة ملحة إلى التعجيل بتلك العملية تجنباً لعودة العنف، حيث أن الزاراغينا قد حذروا من أن "صبرهم بدأ ينفذ". وفي ذات الوقت، قامت الحكومة بمبادرات مستمرة لتأمين إطلاق سراح شخصيتين بارزتين جار احتجازهما في بنن تنتميان إلى جمعية اتحاد القوى الديمقراطية للتجمع، وهو مجموعة متمردة، وضمهما إلى عملية المصالحة السياسية.

٩ - وفي تلك الأثناء، تواصلت المشاورات بين قادة اتحاد القوى الوطنية، الذي يمثل ائتلاف أحزاب المعارضة، والحكومة، بواسطة المستشار الرئاسي مبانغوت وبتيسير من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومركز الحوار في المجال الإنساني. وما زال اتحاد القوى الوطنية متشككاً في التزام الحكومة بالحوار الشامل المقترح، كما ينظر إلى بعض أحكام المرسوم الرئاسي الأولي المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر الذي يقضي بإنشاء اللجنة التحضيرية للحوار كإثبات واضح لاعتقاده. ويرغب الاتحاد في أن تقرر اللجنة

التحضيرية مكان الاجتماع وجدول أعماله وقائمة المشاركين فيه، بدلا من أن تتحدد تلك الجوانب المتعلقة بالحوار. مرسوم رئاسي.

١٠ - وقد عقد مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مع مركز الحوار في المجال الإنساني وشركاء آخرين، من بينهم المنظمة الدولية للفرانكوفونية، سلسلة من المشاورات مع جميع الأحزاب بغرض التشجيع على اعتماد وثيقة تحظى بتوافق الآراء بشأن إنشاء اللجنة التحضيرية للحوار. وفي هذا السياق، جرى الاتفاق على العمل على إصدار مرسوم معدل يعالج شواغل جميع الأحزاب، ومنها المعارضة، وينمي توافق الآراء بشأن المسائل محل الخلاف. ولكن تلك الاجتماعات لم تخفف من تشاؤم اتحاد القوى الوطنية بشأن توافر الإرادة السياسية لدى الحكومة للانخراط في الحوار. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أصدر اتحاد القوى الوطنية الناشطة مسودة نص مقابل للمرسوم المنقح، يلخص موقفها من المسائل الأساسية محل الخلاف.

١١ - ولكفالة المعالجة السريعة لجميع العقبات التي تحول دون إجراء الحوار، أجرى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومركز الحوار في المجال الإنساني مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين بغرض التوصل إلى توافق في الآراء. ولهذه الغاية، عقد ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها، فرانسوا لونسيني فال، فور توليه منصبه رسميا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر سلسلة من الاجتماعات مع رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين لتبادل الآراء حول الحالة الراهنة في البلد، مع التركيز على أعمال التحضير للحوار الشامل. كما التقى ممثلي الخاص مع كبار قادة الأحزاب الموالية للحكومة وأحزاب المعارضة. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد سلسلة أخرى من الاجتماعات مع الرئيس بوزيزي وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين وكذلك مع قادة الأحزاب الموالية للحكومة وأحزاب المعارضة لمحاولة التعجيل بعملية اعتماد مرسوم معدل.

١٢ - وفي نفس هذا الصدد، زار ممثلي الخاص خلال الفترة من ١٥ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر جنيف وبروكسل وباريس لإجراء مشاورات مع الشركاء الرئيسيين. والتقى في جنيف مع أعضاء مركز الحوار في المجال الإنساني وناقش أعمال التحضير للحوار، والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والمركز دعما لتلك العملية. وفي بروكسل، التقى ممثلي الخاص مع خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي والأمين العام لمجلس الاتحاد، كما التقى في باريس

مع وزير الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسي، برنار كوشنر وغيره من كبار المسؤولين في الحكومة الفرنسية.

١٣ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، مثلني ممثلي الخاص في الاجتماع الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي عُقد في برازافيل بجمهورية الكونغو. وعلى هامش القمة، عقد اجتماعات منفصلة مع رؤساء الكونغو وغابون وجمهورية أفريقيا الوسطى وكذلك مع الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من أجل مناقشة عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحاجة إلى دعم دول إقليمي للنهوض بالجهود الجارية لتحقيق الاستقرار وبناء السلام في ذلك البلد. وقام، في أثناء وجوده في الاجتماع الوزاري المشترك لبلدان منطقة البحيرات العظمى الذي عُقد في نيروبي يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بمناقشة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحاجة إلى دعم ومساعدة إقليميين أوسع نطاقا من أجل تعزيز السلام والمصالحة في الإقليم.

ثالثا - الحالة على الصعيدين العسكري والأمني

١٤ - ما زالت الحالة الأمنية مستقرة نسبيا في بانغي، بالرغم من ورود تقارير مستمرة عن وقوع أنشطة إجرامية في أجزاء من العاصمة، ومن بينها عمليات اقتحام وسطو على المنازل. غير أن الوضع ما زال مضطربا في بقية أنحاء البلد. ومنذ التوقيع في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ على اتفاق بيراو بين الحكومة وحركة التمرد المسماة اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، ظل القسم الشمالي الشرقي من البلد مستقرا نسبيا، مع قيام عناصر من الاتحاد والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بدوريات مشتركة هناك. ولكن نشبت التوترات نتيجة مقتل أحد عناصر الاتحاد في بريا في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ على يد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ووجود حوالي ٥٠٠ من متمردي تورا بورا السودانيين المجمعين في المنطقة، ممن طلبوا في البداية الحماية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكنهم رفضوا نزاع أسلحتهم، وتتابع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تلك المسألة.

١٥ - ولا تزال الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والجيش الشعبي لاستعادة الجمهورية والديمقراطية، تضطلعان بعمليات متفرقة في مقاطعات نانا - غريبيزي وأوهام وأوهام - بندي ونانا - مامبيري، وهي من المناطق الشمالية. وفي الأشهر القليلة الماضية، تعرضت مناطق أخرى عديدة لهجمات أخذ فيها بعض الرهائن على يد متمردين وقطاع طرق. وحدثت آخر تلك الهجمات في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في بلدات فينيكودرو ويالوكي وبانغورو وبوار وكوي دي غول. كما تشهد تلك المناطق نفسها مناوشات منتظمة بين متمردي الجيش الشعبي لاستعادة

الجمهورية والديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، من قبيل الهجوم الذي وقع على بوكارانغا في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ من جانب حوالي ٦٠ من العناصر المسلحة. وقد أسفر الهجوم الذي صده جنود القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في المنطقة عن مقتل تسعة من المهاجمين وجرح جندي من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٦ - وفي حين استمرت أعمال قطع الطريق عموماً على أيدي أفراد الزاراغينا (قطاع الطرق) في مناطق عدة من البلد، فإنها أشيع بكثير في المناطق التي تخطط بمواقع التعدين ومناطق تربية الماشية في البلد. وقد وقع أحد تلك الأحداث في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، في قرية نولا الواقعة في الجنوب الغربي، حين قتل الجنود سبعة من قطاع الطرق وصادروا مجموعة كانت مخبأة من الأسلحة والذخيرة. هذا بينما لم يجر بعد على أرض الواقع تنفيذ اتفاقي سرت وبيراو للسلام، الموقعين مع الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠٧، على التوالي، بالرغم من تعيين اثنين من قادة التمرد مستشارين للرئيس، وهما عبد الله مسكين المنتمي إلى الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى وزكريا داماني المنتمي إلى اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. ولم يتقلد أي من القائدين منصبهما بعد.

١٧ - وفي إطار الجهود المبذولة للمساعدة على إعادة تنظيم القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى داخلياً، يَسِّر مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تنظيم حلقة عمل عن قانون العدالة العسكرية في البلد في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي مجال دعم بناء القدرات، يسر المكتب تنظيم أربع دورات تدريبية ميادين مختلفة لسبعين من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وفضلاً عن ذلك، تواصل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التصدي للمشاكل اللوجستية والتنظيمية وكذلك معالجة سوء العلاقات بين المدنيين والعسكريين.

١٨ - وواصل المكتب من خلال قسم الشرطة المدنية به مساعدة قوات الشرطة والدرك في أفريقيا الوسطى على تحسين قدراتها العملية من خلال التدريب والتوجيه، إذ قام بتدريب ما مجموعه ١٠٠ فرد في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٧ حتى الآن. ويشمل ذلك العدد ٤٠ من الضباط الجدد من قوات الدرك الوطنية، و ٣٠ فرداً من دوائر الهجرة، و ٣٠ آخرين من شعبة شرطة المرور. واستمر المكتب أيضاً في الاشتراك على نحو وثيق في إعادة هيكلة شرطة أفريقيا الوسطى، عملاً بالتوصيات الواردة في مشروع المخطط الأولي الذي اعتمد في ختام حلقة العمل التي عُقدت في بانغي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧.

١٩ - ومن الجدير بالذكر على الصعيد الثنائي، على التعاون العسكري المتنامي بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب أفريقيا، إذ وصل في آب/أغسطس ٢٠٠٧ حوالي ٥٠ من الأفراد العسكريين من جنوب أفريقيا لتقديم الدعم اللوجستي والتدريب للحرس الجمهوري في البلد.

٢٠ - أما القوة دون الإقليمية، وهي القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، فتواصل القيام بمهامها في مجال الدعم العسكري عقب تمديد ولايتها في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقامت بعثة مشتركة للتقييم التقني، تتألف من الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والاتحاد الأفريقي، بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٨ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لمناقشة مسألة تمديد ولاية القوة دون الإقليمية لفترة أخرى وتعزيزها. وفصلاً عن ذلك، تعزز القوة إقامة قاعدة في باوا بدعم من الاتحاد الأوروبي، في محاولة منها لوقف تزايد العنف وانعدام الأمن في الجزء الشمالي الغربي من البلد. كما وردت تقارير بشأن وضع خطط ترمي إلى تقوية الوحدات العسكرية الثلاث القائمة، عن طريق نشر ١٢٠ جندياً من الكامبيرون. كما أن الاجتماع الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا كلف لجنة السفراء التابعة له بدراسة إمكانية نقل المسؤوليات العملية للقوة من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٢١ - وفي مجال إصلاح القطاع الأمني، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً، بالتعاون مع شركاء آخرين، منهم بلجيكا والاتحاد الأوروبي وفرنسا والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، تقديم الدعم لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وخصوصاً للجنة التحضيرية للحلقة الدراسية الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، المقرر عقدها خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨.

٢٢ - وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، قام مكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، بتيسير عقد اجتماع في ياوندي للجنة متابعة العملية الثلاثية الأطراف بشأن انعدام الأمن عبر الحدود، التي تضم جمهورية أفريقيا الوسطى والكامبيرون وتشاد. وأوصى الاجتماع ضمن أمور أخرى بتوسيع الآلية الثلاثية الأطراف الحالية لتشمل الدول الثلاث الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون). وتعمل إدارة الشؤون السياسية مع الدول الأعضاء بالجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لدعم هذه المبادرة عن طريق تيسير عقد مؤتمر للجماعة معني بالأمن عبر الحدود في أوائل عام ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه،

جرت مناقشات بشأن مشاكل الأمن عبر الحدود في وسط أفريقيا، في ياوندي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، على هامش الاجتماع الوزاري السادس والعشرين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا؛ وشارك مكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في تلك المداولات بطلب من الدول الأعضاء.

٢٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قام الجنرال باتريك ناش، قائد عمليات القوة الأوروبية المقرر إيفادها إلى شرق تشاد والشمال الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى للتصدي لانتشار أزمة دارفور، بزيارة استطلاعية إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتركزت مناقشاته مع الأطراف المعنية على أعمال التحضير لإرسال القوة والترتيبات اللوجستية اللازمة لذلك.

رابعاً - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والمالية

٢٤ - كان من أبرز ما تحقق في عام ٢٠٠٧ تعزيز التحسن الذي طرأ على مكاسب الاقتصاد الكلي في عام ٢٠٠٦. ومن المنتظر، حسب التوقعات، أن يصل النمو الفعلي للنتائج المحلي الإجمالي إلى ٤,٤ في المائة، بفضل ازدهار النشاط الاقتصادي المرتبط بعودة مستثمري القطاع الخاص تدريجياً إلى بعض القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الآثار الفرعية الناجمة عن البناء وغيره من مشاريع إعادة بناء الهياكل الأساسية التي تمول إلى حد كبير من قبل شركاء التنمية.

٢٥ - ومن المنتظر أن تتحسن المالية العامة تحسناً كبيراً مع مواصلة الحكومة تنفيذ إصلاحات في إطار برنامج مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي، ومرفق تشغيل السياسات الإنمائية التابع للبنك الدولي، بهدف ترشيد المالية العامة عن طريق تعزيز تحصيل الإيرادات وضبط النفقات. وفي هذا الصدد، تتوخى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى زيادة في تحصيل الضرائب تفوق الهدف المحدد لهذا العام بحوالي ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وسيصل هذا بالإيرادات الضريبية إلى أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٢، إذ ستبلغ قيمتها ٨٥ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي.

٢٦ - ومن المنتظر أيضاً أن تستفيد الآفاق الاقتصادية والمالية من تواصل الدعم من الجهات المانحة، الذي كان من نتائجه أن قام أعضاء نادي باريس في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بإعادة جدولة ديون جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى إثر إتمام ورقة إستراتيجية الحد من الفقر في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وتحقيق مستوى أداء مرض بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٧ فيما يتعلق بتنفيذ برنامج مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، بلغت جمهورية أفريقيا الوسطى الحد الذي يؤهلها

للبت في حالتها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وينبغي تبعا لذلك أن تستفيد من تخفيض مؤقت لديونها. ورغم أن هذه الجهود جديرة بالثناء فهي غير كافية لإحداث تعاف اقتصادي حقيقي والحد من مستوى الفقر في البلد.

٢٧ - وفي هذا الصدد، أتاح اجتماع المائدة المستديرة الأخير الخاص بالجهات المانحة، الذي نظّمته في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم من المفوضية الأوروبية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فرصة لكي يتعهد شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى في التنمية بدعم الحكومة في تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي ستكون بمثابة إطار العمل الأساسي لبرمجة أنشطة التعاون مع المانحين. وقد قدمت الحكومة خلال اجتماع المائدة المستديرة عددا من التعهدات، لا سيما في ما يتعلق بإدخال تحسينات في مجالات الحكم الرشيد والأمن واحترام حقوق الإنسان.

٢٨ - ولزيادة الدعم المالي الدولي أهمية حاسمة في بلوغ جمهورية جنوب أفريقيا الوسطى الأهداف الإنمائية للألفية وتمكنها من مواجهة التحديات المتعددة الأوجه التي ما زالت تؤثر سلبا على الظروف المعيشية لشعبها. وتجدر الإشارة على الخصوص إلى أن عجز الحكومة عن تسوية متأخرات الديون الداخلية، بما في ذلك الأجور التي لم تسدد للعاملين في القطاع العام، قد أشعل مظاهرات عامة عنيفة نسبيا وإضرابات طويلة من قبل الموظفين الحكوميين والمتقاعدين والطلاب. وبلغت هذه الأحداث ذروتها بشن العاملين إضرابا عاما في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الأمر الذي حدا بالحكومة إلى استنفار حضور أمني كثيف لمعالجة الوضع. وأنهى الإضراب بعد أن دفعت الحكومة الأجور المتأخرة عن شهرين وتعهدت بوضع خطة لتسوية المتأخرات نهائيا.

خامسا - الحالة الإنسانية والأنشطة التنفيذية التي تجرى دعما للتنمية

٢٩ - استقرت الحالة الإنسانية في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، إثر توقيع اتفاق سلام بين الحكومة وجماعة متمردية اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويواصل المشردون العودة إلى قراهم والاستقرار بها. ويبلغ الآن عدد المشردين داخليا في مقاطعات فاكاجا وبامينغي - بانغوران وكوتو العليا في الشمال الشرقي حوالي ٤٥ ٠٠٠ شخص، مقابل ٦٥ ٠٠٠ شخص في السابق. وسيساهم النشر المتوقع للقوة الأوروبية في توطيد الاستقرار.

٣٠ - وفي الوقت نفسه، تضي الحالة الإنسانية في التدهور في الوسط الشمالي والشمال الغربي، مع ارتفاع عدد السكان المشردين في مقاطعة أوهم - بندي واستمرار الصراعات العنيفة بين القوات الحكومية والجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، وخصوصا في أقصى الشمال الغربي، في منطقة نغاونداي.

٣١ - وحسب ما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، زاد عدد اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في الكاميرون من ٢٦ ٠٠٠ لاجئ في آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ٤٥ ١٩٢ لاجئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأجبر إجمالا ٣١٨ ٠٠٠ من مواطني أفريقيا الوسطى على الفرار من ديارهم منذ نهاية عام ٢٠٠٥. وفي الوقت الحاضر، يبلغ عدد المشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى ١٩٧ ٠٠٠ شخص، في حين لجأ ٩٨ ٠٠٠ شخص إلى الكاميرون وتشاد والسودان. وقد تكثفت العمليات الإنسانية سعيا إلى تلبية لاحتياجات المشردين في الشمال الغربي. وفي هذا الصدد، فتحت منظومة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر مكتبا مشتركا في مدينة باوا لتيسير إيصال مساعدات الإغاثة للسكان المدنيين المحليين في المنطقة.

٣٢ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعم لتنفيذ مشاريع تعليمية في حالات الطوارئ في شراكة مع منظمات دولية غير حكومية ووزارة التعليم التي مكنت حوالي ٣٣ ٠٠٠ طفل من المتضررين بالصراع الدائر في الأطراف الشمالية والشمالية الشرقية من البلد من العودة إلى المدارس. كما يسرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تسريح ١٥٠ طفلا إضافيا كانوا مجندين في اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع في الشمال الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٣ - وما زال تمويل المساعدات الإنسانية المقدمة لجمهورية أفريقيا الوسطى يواجه عجزا حادا. فإلى غاية ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، لم يُدفع إلا ٥٩ في المائة من الأموال المتعهد بها في إطار عملية النداء الموحد من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى، أي ما يقارب ٥٣ مليون دولار أمريكي من أصل المبلغ المتوقع، وهو ٨٥ مليون دولار أمريكي. وتتمحور العملية حول النقاط الاستراتيجية الثلاث التالية: (أ) حماية السكان المدنيين؛ (ب) وتقديم مساعدات الطوارئ الفورية لضحايا الصراع؛ (ج) وتقديم المساعدات الإنسانية المتوسطة والبعيدة الأمد التي تراهن أيضا على بناء القدرة المحلية.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اضطلعت وكالات الأمم المتحدة المعنية بدعم جهود التنمية بأنشطة في سياق ثلاثة من مجالات التعاون المبينة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لجمهورية أفريقيا الوسطى للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

٣٥ - وقد يسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، تنظيم المؤتمرات الوطنية لأجهزة العدالة والإعلام، فضلا عن تحديد بنائات المحاكم في مدينتي سيوت وبوزوم. كما قدم المساعدة اللوجستية والمادية التي كانت الحاجة ماسة إليها من أجل فعالية العمل في المؤسسات الديمقراطية، مثل البرلمان والمجلس الأعلى للاتصالات، والمحكمة الدستورية، ولجنة رصد الحوار الوطني.

٣٦ - وفي مجال الأمن الغذائي، قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالإضافة إلى توزيع مجموعات المواد اللازمة في موسم الأمطار لعام ٢٠٠٧، بتنفيذ برنامج لزراعة الخضر تُزود بموجبه ٢١ ٠٠٠ أسرة معيشية ضعيفة، بما في ذلك ٦ ٠٠٠ من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بالبذور وأدوات الزراعة. وفي الاتجاه نفسه، واصلت منظمة الأغذية والزراعة تقديم المساعدة لجمهورية أفريقيا الوسطى لإحياء زراعة القطن فيها.

٣٧ - وفي مجال صحة الأم والطفل، قامت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بتيسير إدخال لقاحات جديدة عن طريق توفير التمويل في إطار مبادرة التحالف العالمي للقاحات والتحصين. وخلال حملة التلقيح التي شملت البلد كله بتنظيم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، استفاد ١١٥ ٣٤٦ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٥٩ شهرا، و ١٠ ٩٤٢ امرأة حاملا من المعالجة من الديدان، وتلقى ٦٥ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ و ٥٩ شهرا جرعة تكميلية من فيتامين ألف.

٣٨ - وفي ما يخص التعليم والثقافة والتواصل، عززت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة دعمها لجمهورية أفريقيا الوسطى بفتح مكتب للعمليات في بانغي. كما واصلت دعمها لتعزيز البرامج المدرسية من خلال استحداث مناهج دراسية ذات صلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحقوق الإنسان، والتثقيف في مجال السلام، والحوار بين الثقافات. كما واصلت منظمة التربية والعلم والثقافة تقديم المساعدة لوسائل الإعلام عن طريق إنشاء دار للصحافة، فضلا عن تدريب العاملين في مجال الإعلام.

٣٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، عن طريق قسم الإعلام التابع له، حملات التوعية التي يضطلع بها من خلال البرامج الإذاعية من أجل تعزيز حقوق الإنسان والعمل على إرساء ثقافة السلام. كما نظم دورات تدريبية في مواضيع متنوعة تعالج مسائل السلام وتشمل التربية المدنية والحكم الرشيد، بالتعاون وثيق مع وزارة الاتصال والمصالحة الوطنية والثقافة المدنية والديمقراطية. وعلاوة على ذلك، قدم المكتب

الدعم لبناء القدرة المؤسسية للمنافذ الإعلامية المحلية، مثل راديو نديكي - لوكا وراديو نوتردام، كما دعم الجهود التي تبذلها لجنة رصد الحوار الوطني ورابطة الطلاب الوطنية.

سادسا - حالة حقوق الإنسان

٤٠ - ما زالت حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق، لا سيما في الجزء الشمالي الغربي من البلد، بمحاذاة الحدود مع تشاد، حيث أدت المناوشات بين القوات الحكومية والمتمردين وقطاع الطرق إلى أزمة إنسانية خطيرة.

٤١ - وهناك شعور متزايد بأن جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه ثقافة خطيرة للإفلات من العقاب، لا سيما فيما يتعلق بالتجاوزات والانتهاكات التي يدعى بارتكابها على أيدي قوات الأمن الوطني، والتي تشمل التعذيب والاحتجاز التعسفي والإعدام بدون محاكمة وتدمير قرى بأكملها والتشريد القسري والاعتصاب. وردا على هجمات المتمردين، كثيرا ما تنفذ قوات الأمن الوطني أعمالا انتقامية مفرطة تستهدف بالخصوص فئات السكان التي تُعتبر معادية للحكومة. وتصدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى قد أعطى إشارات تدل على محاولة وضع حد لهذا الاتجاه، عن طريق تسريح ٣٤ ضابطا وعسكريا متهمين بالتورط في تلك الانتهاكات. غير أنه من المهم، في سبيل محاربة الإفلات من العقاب محاربة فعالة، أن تكون هذه الجزاءات الإدارية مصحوبة بجزاءات جنائية تسير وفقا للعمليات القانونية.

٤٢ - وما زال السكان المدنيون يشكلون الضحية الرئيسية لانعدام الأمن المتواصل في بعض أطراف البلد، الذي يؤثر سلبا على التمتع بالحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك الحصول على الخدمات الأساسية من قبيل المأوى والغذاء والرعاية الصحية والتعليم. وعلى هذه الخلفية، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية في أيار/مايو ٢٠٠٧ فتح تحقيق في جمهورية أفريقيا الوسطى يركز على جرائم يُدعى أنها ارتُكبت في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، كما أعلنت عن استمرار رصد الحالة السائدة في البلد. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، فتحت المحكمة مكتبها في بانغي. ويشكل حضور رئيس دولة جمهورية أفريقيا الوسطى حفل الافتتاح علامة بارزة ذات شأن في محاربة الإفلات من العقاب.

٤٣ - وكان من التطورات المهمة الأخرى انعقاد الاستعراض الوطني لنظام العدالة في جمهورية أفريقيا الوسطى من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الذي تلقى الدعم من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأوروبي. وجمع هذا النشاط أزيد من ٤٠٠ من المندوبين، فيهم القضاة ومسؤولو المحاكم وممثلو المجتمع

المدني والمنظمات الوطنية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. ومن المنتظر أن يؤدي ذلك النشاط إلى تحديث نظام العدالة الوطنية وتحسين أداؤه. إلا أن المحامين قاطعوا الاستعراض الوطني احتجاجاً على عدم إشراكهم في تنظيمه.

٤٤ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية جنوب أفريقيا على نحو وثيق مع البرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل حماية حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز بصفة خاصة على محاربة التشهير بأولئك الأشخاص. وينوي البرنامج المشترك تشجيع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على إنشاء برامج قطاعية تُعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٥ - وفي الفترة التي يشملها هذا التقرير، قام مكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بأنشطة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المكتب. كما دعم المكتب الجهود التي تبذلها الحكومة والمنظمات النسائية غير الحكومية لتعزيز المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك أساساً عن طريق أنشطة بناء القدرات والدعوة، امثالاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والهدف من وراء ذلك هو تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار مع التركيز بوجه خاص على الحوار السياسي الشامل لجميع الجهات الذي سيجري مستقبلاً، ومحاربة العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز حقوق المرأة.

سابعاً - ملاحظات

٤٦ - ما زال الضعف يسود الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية العامة التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتفاقم التحديات التي يواجهها البلد نتيجة لاستمرار انعدام الثقة فيما بين الجهات الفاعلة السياسية واستشراء الفقر، وانعدام الأمن بصفة مستمرة في بعض أنحاء البلد، وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي تشتمل بصفة خاصة على هجمات تُرتكب ضد المدنيين، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والثقافة والإفلات من العقاب، والصعوبات التي تعترض المجال الإنساني على نطاق واسع. وأرحب في هذا الصدد بالإجراءات الملموسة التي اتخذتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧ من أجل الحد من التجاوزات التي تحدث على يد بعض عناصر قوات الأمن.

٤٧ - وأشجع بشدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية الوطنية، بما فيها المجتمع المدني، على وضع حد لخلافاتها والدخول دون مزيد من

الإبطاء في الحوار السياسي المقترح الذي يضم جميع الجهات، من أجل إنهاء دورة الاضطراب السياسي والعنف التي يشهدها البلد. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم هذه العملية. وأناشد أيضا كافة الجماعات المسلحة، وبخاصة تلك التي وقّعت على اتفاقات السلام مع الحكومة، أن تلقي سلاحها وأن تعمل على إعادة إرساء السلام والأمن المستدامين في جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال حوار شامل يضم جميع الجهات المعنية. فالسلام شرط أساسي لمعالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية العويصة التي يعاني منها البلد. وأمل أن يكون عام ٢٠٠٨ فاتحة عهد جديد من الحوار السياسي الشامل لجميع الجهات، بما يحقق مصلحة جميع أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٨ - وأناشد كذلك جميع الأطراف أن تلتزم التزاما صارما بمبادئ وقواعد القانون الدولي التي تنظم سير أعمال القتال. وأشجع أيضا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على اتباع سياسات أكثر فعالية للتعامل مع مسألة الإفلات من العقاب.

٤٩ - والواقع أن تمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى السكان المتضررين أمر لا غنى عنه في التعامل مع الصعوبات الإنسانية التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في المناطق المنكوبة بالصراع. وفي الوقت الذي أشيد فيه بالوكالات الإنسانية لما تؤديه من عمل نبيل، وبخاصة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، أحث بشدة جميع الأطراف في هذه الأزمة على كفالة إمكانية وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى السكان المتضررين، وضمان الحماية الكافية للعاملين في المجال الإنساني.

٥٠ - ولا يمكن الحفاظ على البشائر المشجعة التي ظهرت مؤخرا في سياق الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار والجهود المتعلقة بالنواحي الاجتماعية - الاقتصادية، وبخاصة نتائج اجتماع الدائرة المستديرة في بروكسل، إلا من خلال إبداء الإرادة السياسية المطلوبة من جانب جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، مع الاستمرار في تقديم الدعم الدولي، في ظل مناخ يسوده السلام. وسوف تواصل الأمم المتحدة دعم حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يبذلانه من جهود من أجل إرساء السلام الدائم وحشد المساعدات الدولية. بيد أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الظروف السائدة في البلد تقع على عاتق جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها. ومن ثم، أشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تواصل بمهمة التدابير الجارية لترشيد إدارة شؤون المالية العامة وكفالة المزيد من الشفافية والمساءلة في تحصيل الضرائب وإدارة واستغلال الموارد العامة. ومن المهم في هذا الصدد الاستمرار في تعزيز سيادة القانون وتشجيع الحكم الرشيد من خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتعامل بحزم مع مسألة الإفلات من العقاب. ومن شأن تقييد جميع

الأطراف على نحو صارم بالأحكام ذات الصلة من الصكوك الدولية التي تنظم سير أعمال القتال، والتنفيذ السريع للنتائج التي توصل إليها المؤتمر الوطني المعني باستعراض نظام العدالة في البلد، أن يشكلا خطوات رئيسية في هذا الاتجاه.

٥١ - وأود أن أعرب عن ترحيبي بالاقتراح الداعي إلى تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا وتعزيزها. وأشيد مجددا بالاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي للدعم السياسي والمالي الهام المقدم منهما للقوة، وأناشدهما، كما أناشد المجتمع الدولي برمته، الاستمرار في هذا الدعم وزيادته من أجل تمكين القوة من توسيع نطاق مشاريع المساعدة الأمنية التي تضطلع بها في أنحاء البلد.

٥٢ - وأرحب أيضا بالجهود المكثفة الجارية من أجل نشر قوة أوروبية متعددة الجنسيات، في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، في إطار قرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، من أجل حماية السكان المدنيين، لا سيما اللاجئين والمشردين، وآمل في أن يساهم هذا في التخفيف من حدة التوترات، وكفالة الأمن في المنطقة.

٥٣ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني للمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول والمؤسسات، للدعم المتواصل الذي يقدمه لجمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة في قطاعي التنمية والأمن. وأود أيضا أن أشيد بممثلي الخاص الجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، فرانسوا لونسيني فول، وبالموظفين التابعين له، وغيرهم من أعضاء الفريق القطري التابع للأمم المتحدة ككل، لما يبدونه من التزام وتفان في الوفاء بواجباتهم الأساسية، الأمر الذي كثيرا ما يجري في ظل ظروف خطيرة. وعلى نفس الغرار، أشيد بممثلي الخاص السابق، الجنرال الأمين سيسي، لمساهمته في تعزيز السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.